



أثر إتفاقية بازل (3) على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2016)

THE IMPACT OF BANSEL III ON THE FINANCIAL SOUNDNESS INDIVATORS OF THE ALGERIA BANKING SECTOR PERIODE (2009-2016)

الاسم واللقب¹: أ. شيلي وسام، الاسم واللقب²: أ. د. قدي عيد المجيد

¹ مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

² مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : اليوم/الشهر/السنة ؛ تاريخ المراجعة : اليوم/الشهر/السنة ؛ تاريخ القبول : اليوم/الشهر/السنة

الملخص:

تهدف من خلال هذا المقال إلى تبيان الآثار المحتملة لتوجهات بنك الجزائر نحو تطبيق بعض محاور إتفاقية بازل (3) على صلاية القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009-2016، وذلك قبل وبعد إصداره النظام 01-14، ولقد تم التوصل إلى أن هذه التوجهات أثرت إيجابيا على بعض المؤشرات المالية للبنوك كنسب كفاية رأس المال التنظيمي والأموال الخاصة الأساسية tier1 ومؤشر Z-score، في حين إنعكس ذلك سلبا على بعض المؤشرات كمعدل العائد على حقوق الملكية، إجمالاً، تبقى قيمة هذه المؤشرات تتجاوز المعايير الدولية حتى في فترة الصدمة البترولية لنهاية عام 2014، وهو ما يدل على تعزيز تطبيق تلك المعايير لصلابة القطاع المصرفي الجزائري ضد الصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية.

الكلمات المفتاحية: إتفاقية بازل (3)، إستقرار مصرفي ومالي، مؤشرات صلاية مالية، قطاع مصرفي جزائري.

تصنيف JEL : G21 ,G28.

ABSTRACT :

This article aims to demonstrate the potential effects of the Central Bank's trends towards the implementation of some of the Basel 3 agreements on the soundness of the Algerian banking sector during the period 2009-2016, before and after the issued of reglement 01-14. It has been found that these trends have positive effects on certain financial indicators of the banks such as regulatory capital ratios and Tier 1 core and z-score index, whereas that some indicators have been negatively affected such as return on equity. Generally, the value of these indicators stay exceed national and international standards even in the period of oil shock by the end of 2014, prompting the application of these standards due to the soundness of the Algerian banking sector's against external economic and financial shocks.

Keywords: Basel Convention (3), Financial and Banking Stability, Financial soundness indicators, Algeria banking sector.

JEL classification : G21 ,G28.

- مقدمة :

لجنة بازل للرقابة المصرفية لجنة إستشارية تأسست عام 1974 وتهدف إلى تعزيز إستقرار وصلابة القطاع المصرفي والمالي العالمي وتجنب حدوث الأزمات المالية والمصرفية، من خلال العمل على إصدار مجموعة من الوثائق الإستشارية والإتفاقيات، كانت أولها إتفاقية بازل(1) عام 1988 حيث حددت اللجنة أول معيار دولي لكفاية رأس المال (8%) بهدف تغطية مخاطر الإئتمان، ثم عدلتها في 1996 بإدراج مخاطر السوق بعد تنامي المعاملات السوقية للبنوك، وفي عام 2004 أصدرت اللجنة إتفاقية بازل (2)، وتضمنت هذه الأخيرة ثلاثة دعائم أساسية، تتعلق الأولى بالمتطلبات الدنيا لرأس المال حيث أدرجت اللجنة مخاطر التشغيل في حساب معدل الملاءة وحددت ثلاثة أساليب لقياس هذا الخطر (منهج المؤشر الأساسي، المنهج المعياري، منهج القياس المتقدم)، وعدلت في أساليب قياس خطر الإئتمان حيث وفرت ثلاثة أساليب للقياس (المنهج المعياري، ومنهجي التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم)، في حين أبقت على الأساليب المعتمدة لقياس مخاطر السوق والحد الأدنى لكفاية رأس المال 8 %، أما الدعامات الثانية فتتعلق بالمراجعة الإشرافية أين إهتمت اللجنة بالتقييم الذاتي لكفاية رأس مال البنوك بحسب نوعية المخاطر، وتطوير الرقابة بالتركيز أكثر على المخاطر وضمان إحتفاظ البنوك بمتطلبات رأسمالية إضافية لتغطية مخاطر أخرى كمخاطر السيولة ومخاطر التركز الإئتماني، فضلا عن إستراتيجيات للحفاظ على هذه المتطلبات، أما الدعامات الثالثة فتتعلق بتعزيز إنضباط السوق في البنوك من خلال تحسين طرق الإفصاح الشفاف عن المخاطر التي تواجهها ومتطلبات رأس المال، وتوفير المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك.

لكن مع إنفجار الأزمة المالية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، وإفلاس العديد من البنوك و المؤسسات المالية، وإنتشار العدوي المالية إلى الأسواق المالية والإقتصاد الحقيقي (أزمة مالية نظامية)، أظهرت إتفاقية بازل (2) محدوديتها في حماية البنوك من مخاطر الأزمة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في إتفاقية بازل (2)، فأصدرت اللجنة في ديسمبر عام 2010 إتفاقية بازل (3) ركزت من خلالها على خمسة محاور أساسية لتدعيم قدرة البنوك على الصمود في ظل الأزمات والأوضاع الضاغطة، وحاليا تسعى العديد من البلدان إلى التحضير التدريجي لعملية تطبيقها في بنوكها ولو جزئيا، والجزائر كباقي هذه الدول قامت بإصدار بعض التنظيمات والتشريعات مست بعض محاور إتفاقية بازل (3).

- إشكالية البحث:

إلى أي مدى ستؤثر التوجهات الجديدة نحو تطبيق إتفاقية بازل (3) على صلاية القطاع المصرفي الجزائري؟

- الأسئلة الفرعية: تتمثل فيما يلي:

- ✓ ما هو مضمون إتفاقية بازل(3)؟
- ✓ ماذا نقصد بصلابة وإستقرار القطاع المصرفي، وماهي مؤشرات قياسها؟
- ✓ ماهي خصائص القطاع المصرفي الجزائري؟
- ✓ ما هو واقع تطبيق البنوك الجزائرية لإتفاقية بازل (2) وإتفاقية بازل (3)؟ وماهي الإجراءات التي إعتمدها بنك الجزائر الجزائري لذلك؟
- ✓ ماهي أثار تطبيق بعض محاور إتفاقية بازل (3) من خلال إصدار النظام 01-14 على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري؟

- فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث نضع الفرضيات التالية:

- ✓ يكون القطاع المصرفي صلب ومستقر إذا إستطاع الصمود في ظل الأزمات المالية الإقتصادية والإستمرار في أداء نشاطه، والحفاظ على مؤشرات صلاية مالية (ملاءة سيولة...) تتجاوز المعايير الرقابية الدنيا على المستوى المحلي والدولي في ظل بيئة ضاغطة؛
- ✓ تؤثر عملية تطبيق البنوك الجزائرية لبعض محاور إتفاقية بازل (3) وفقا لما جاء به النظام 01-14 إيجابا على مؤشر صلابتها المالية z-score، ومعدلات كفاية رؤوس أموالها، وسلبي على عوائدها المالية؛
- ✓ يساهم توجه بنك الجزائر نحو تطبيق بعض محاور إتفاقية بازل (3) في حماية القطاع المصرفي الجزائري خاصة البنوك العمومية من مخاطر الإنكشافات الكبيرة المباشرة على المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة في مختلف القطاعات (مخاطر الإئتمان)، ومخاطر التقلبات الدورة الإقتصادية لأسعار البترول لعام 2014، وهو ما يدل على تعزيز النسب الإحترازية لإتفاقية بازل (3) لصلابة القطاع المصرفي الجزائري في ظل ظروف عمل صعبة.

- أهداف الدراسة: نهدف في هذا المقال إلى تبيان مضمون إتفاقية بازل (3) والآثار المبدئية لتوجهات بنك المركزي نحو تطبيق بعض محاور إتفاقية بازل (3) على صلاية القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009-2016.

- حدود الدراسة: سنركز في هذه المقالة على البنوك الجزائرية، أما الحدود الزمنية فقد تم تحديدها من عام 2009 إلى عام 2016 حسب البيانات الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر، وتم تقسيم هذه الفترة إلى قسمين قبل وبعد تطبيق النظام 01-14 لرصد أثر المعايير الجديدة على مؤشرات الصلاية.

- الدراسات السابقة: بعد الاطلاع على بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، لاحظنا أن هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت إشكالات تتعلق ببحثنا ومن هذه الدراسات نذكر:

- دراسة نجار حياة (2013)، " إتفاقية بازل (3) وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف وتهدف الدراسة إلى تبيان مضمون إتفاقية بازل (3) وواقع تطبيقها في النظام المصرفي الجزائري، وآثارها المحتملة، وقد تم التوصل إلى أن البنوك الجزائرية لا تطبق إتفاقية بازل (2) وستجد صعوبة كبيرة في تطبيق محاور إتفاقية بازل (3)، ومن المتوقع أن لا يؤثر تطبيقها بشكل سلب على القطاع المصرفي الجزائري لسيطرة البنوك العمومية عليه، فالنشاط الإقراضي لن يتأثر لأن القروض فيها تتمتع بقرارات إدارية، كما يعرف القطاع المصرفي فائض في السيولة والرافعة المالية فيه منخفضة مقارنة مع توصيات إتفاقية بازل (3)، ومن المتوقع أن يخفض تطبيق هذه الأخيرة نسبة كفاية رأس المال وسيتم ذلك البنوك العمومية بالدرجة الأولى لإرتفاع درجة مخاطرها من ناحية أخرى، سيشكل تطبيقها فرصة لتطوير النظام المصرفي وذلك بتطوير أساليب الرقابة، ونشر ثقافة إدارة المخاطر، والتقليل من نسبة القروض المتعثرة... الخ.

- دراسة م.م مها مزهر محسن (2017) بعنوان "قياس إستقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات إتفاقية بازل (3)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، الجامعة المستنصرية، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق إتفاقية بازل (3) على إستقرار الجهاز المصرفي العراقي، وتتكون عينة الدراسة من ثلاثة مجموعات من البنوك: البنوك الحكومية (6) البنوك الأهلية (16)، البنوك الأجنبية (17) ولتبيان ذلك اعتمدت الباحثة على مقياس من مقاييس التشتت (الإنحراف المعياري) لتبيان الأثر الذي أحدثته تطبيق هذه المعايير قريبا وبعدا عن النسب التي أوصت بها إتفاقية بازل (3)، وقد تم التوصل إلى أن هناك إستجابة للبنوك لتطبيق إتفاقية بازل (3)، وقد شكل ذلك حافزا لتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها، كما إنعكس ذلك على جودة الأداء الرقابي للبنك المركزي وعزز من قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها وملاءمتها أيضا.

- دراسة Niels Knevels (2014) بعنوان "The impact of Basel III on banks' value"، هدفت الدراسة إلى تبيان أثر الإعلان عن متطلبات رأس المال والسيولة وفق إتفاقية بازل (3) في 12 سبتمبر 2010 على عوائد أسهم البنوك المدرجة في بورصة الاتحاد الأوروبي، وشملت العينة 78 بنك، وتم فيها بناء نموذج يمثل فيه المتغير التابع قيمة البنك أما المتغيرات المستقلة فشملت: إجمالي أصول البنك، ونسبة النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الودائع (قياس السيولة) ونسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، والعائد على حقوق الملكية، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وقد أظهرت النتائج أن البنوك مرتفعة رأس المال تعطى قيمة سالبة بـ 3.26% خلال الأحد عشر يوما السابقة لتاريخ الإعلان عن إتفاقية بازل (3)، لكن بمجرد الإعلان عنها وفي الأيام الثلاثة اللاحقة لذلك إرتفعت قيمة البنك بـ 0.6%، كما إتضح أن تلك البنوك أقل تأثرا بالإعلان عن إتفاقية بازل (3) من البنوك منخفضة رأس المال، وأن البنوك التي تتميز بإرتفاع معدلات الربحية هي أقل عرضة لتحقيق عوائد تراكمية سالبة من البنوك منخفضة الربحية، وأن البنوك التي تمتلك أصولا عالية السيولة في ميزانيتها العمومية أقل عرضة للتأثر بالإعلان عن إتفاقية بازل (3) من البنوك التي تمتلك أصولاً أقل سيولة.

- منهجية الدراسة: للوصول إلى الأهداف المرجوة سنعتمد المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعريف بإتفاقية بازل (3) وبمفهوم الإستقرار المالي والصلابة المصرفية وتحديد أهم مؤشرات قياسها، فضلا عن تحليل تطور مؤشرات الصلابة المالية ومؤشر Z-score للقطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد تطبيق النظام 14-01.

1- صلابة وإستقرار النظام المصرفي:

أبرزت الأزمة المالية العالمية أن عملية الإستقرار المالي تتطلب وجود إستقرار في مكونات النظام المالي وعلى رأسها النظام المصرفي، وبذلك زاد إهتمام السلطات الرقابية والمؤسسات المالية الدولية بتقييم صلابة البنوك وإمكانية إستمرارها في أداء نشاطها في ظل الصدمات المحتملة، ويظهر ذلك جليا من خلال التقارير الدورية والدراسات التي تصدرها حول الإستقرار والسلامة المصرفية.

1-1 ماهية الإستقرار المالي والصلابة المصرفية:

عرف Crockett الإستقرار المالي بأنه: "الوضع الذي تكون فيه المؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك في النظام المالي مستقرة وتسودها درجة عالية من الثقة تمكنها من الوفاء بإلتزاماتها التعاقدية دون توقف أو مساعدة خارجية، وأن تكون الأسواق المالية كذلك مستقرة وذلك عندما تتمكن الأطراف الفاعلة فيها من إتمام معاملاتها بثقة وبأسعار تعكس القيم الحقيقية ولا تتغير في الأجل القصير (عباس و مصيطفى، 2017).

ويكون النظام المصرفي صلبا ومستقرا طالما لم يعاني من مخاطر نظامية ولا يوجد ما يعيق عملية الوساطة المالية (حمزة عمي، 2016)، أي إذا إتسم بالإمكانات والكفاءة في تيسير توزيع الموارد المالية إلى جانب العمليات المالية والإقتصادية الأخرى (كالإدخار، الاستثمار، الإقراض والاقتراض، الخ...) (بوهريّة و مصيطفى، 2017)، ويمكن تحديد ذلك من خلال إحتفاظه برؤوس أموال كافية وذات جودة عالية تمكنه من إستيعاب الخسائر الناجمة عن كل المخاطر التي يتعرض لها، وما يضمن الإستمرار في أداء نشاطه في ظل أوضاع ضاغطة (تمتعه بالمرونة المالية)، ويكمن الغرض الأساسي من وجود نظام المصرفي صلب ومستقر هو المحافظة على الثقة المحلية والدولية، وحماية أموال المودعين، فضلا عن المحافظة على الإستقرار المالي بما يحقق التخصيص الكفوء للموارد الاقتصادية.

ولا تقتصر سلامة النظام المصرفي على السلامة المالية لكل بنك على لوحده، وإنما يجب الأخذ بعين الاعتبار:

- قوة الترابط والتشابك الموجود بين مكونات النظام المالي؛
- تأثير الإختلالات الخارجية أو الصدمات المشتركة الخارجية (كالإرتفاع المفاجئ لأسعار البترول، تغير في أسعار الفائدة، إرتفاع في قيمة المديونية... الخ) على القطاع المصرفي والمالي؛
- المخاطر الناتجة عن العدوى المالية، والتي تنشأ، خاصة، من ترابط ميزانيات البنوك عبر الأصول والخصوم (القروض في سوق ما بين البنوك)، ويظهر هذا التعرض المشترك من خلال قناة تعثر الدفع فتعثر بنك ما سيؤدي إلى تعثر بنك آخر وإفلاس بنك يؤدي إلى إفلاس بنك آخر وذلك نتيجة فقدان الثقة وإرتفاع الملح البنكي والتوجه نحو السحب المفاجئ لودائع العملاء، وتسمى هذه العلاقة بأثر الدمنو Domino effect، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى أزمة بنكية نظامية، وإنتقال العدوى إلى القطاع الحقيقي نتيجة تعطل نظم الدفع ودور الوساطة المالية الذي تلعبه البنوك في تخصيص الائتمان.

2-1 أهمية تقييم الصلابة والسلامة المصرفية:

يمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنيًا على مقاييس كمية موضوعية؛
- ✓ تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- ✓ مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر النظم المصرفية للدول المختلفة؛
- ✓ تعتمد على كشف مخاطر إنتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها؛
- ✓ تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية.

3-1 قياس الصلابة المالية للمصارف:

يتم قياس صلابة وإستقرار القطاع المصرفي بالإعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، هذه الأخيرة تعتبر كنتيجة للجهود المبذولة من قبل الهيئات والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وسنركز في هذا المقال على خمسة مؤشرات رئيسية:

1-3-1 نظام التقييم المصرفي CAMELS :

يعرف نظام التقييم المصرفي CAMELS بأنه "مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر كأحد الوسائل الرقابية التي تتم عن طريق التفتيش الميداني" (عمارى و بن ثابت، 2018)، بدأ إستخدامه لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل المجلس الفيدرالي لفحص المؤسسات المالية (FFIEC)، وذلك بتاريخ 13 نوفمبر 1979، بعدها تم إعتماده من قبل المجلس الإتحادي الوطني لإدارة الائتمان (NCUA) في أكتوبر 1987، ويعتبر نظام camels من أهم الأنظمة المستخدمة في تقييم سلامة البنوك، وكمؤشر للإنذار المبكر ينبه السلطات الرقابية عن الوضع السليم وغير الآمن للبنك، ويساعدها في إتخاذ الإجراءات الرقابية الوقائية والتصحيحية اللازمة لذلك.

يرتكز نظام CAMELS على تقييم ستة عناصر أساسية في البنك: كفاية رأس المال، نوعية الأصول، الربحية، السيولة، الإدارة، والحساسية لمخاطر السوق، وعلى أساس هذه العناصر يتم إجراء تصنيف رقمي موحد للبنك، وتتراوح علامات التصنيف بين (1) إلى (5)، حيث يعتبر التصنيف (1) التصنيف الأفضل ويدل على قوة أداء البنك وسلامته المالية، في حين يشكل التصنيف (5) أسوء تصنيف ويشير إلى وجود مشاكل هامة تواجه البنك وأداء مالي غير مرضي وإرتفاع احتمال الفشل البنكي، وعادة ما تكون الإجراءات المتبعة هنا من قبل السلطات الرقابية تصفية البنك وإلغاء رخصته، أو اللجوء وإعادة تنظيمه.

2-3-1 مؤشرات الحيلة الكلية:

مؤشرات الحيلة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة وإستقرار النظام المالي، حيث تساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والإقتصادية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي والمالي للخطر (طلفاح، 2005)، وقد زاد إهتمام البنوك المركزية بهذه المؤشرات بعد الأزمة المالية للولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل مؤشرات الحيلة الكلية جانبين رئيسيين:

- مؤشرات الحيلة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة المؤسسات المالية بشكل منفرد: تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية وتعرف بإطار CAMELS، والتي سبق وأن تطرقنا إليها سابقا، يضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق لا تدخل ضمن CAMELS نذكر منها: الأسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية، العوائد المفرطة، التصنيف الائتماني، هامش العائد السيادي.

- مؤشرات الإقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي: تتأثر المؤسسات المالية بدرجة كبيرة بالتغيرات في مؤشرات الإقتصاد الكلي، مما قد يمهّد لأزمات مصرفية ومالية، ومن بين هذه المؤشرات نذكر: بيانات النمو الكلي والنمو في القطاعات، إتجاهات ميزان المدفوعات، التضخم، أسعار الفائدة والصرف، نمو الائتمان والتغير في أسعار الأوراق المالية والعقارات. كذلك، يجب أن تغطي هذه المؤشرات المتغيرات التي تؤثر على قابلية الأنظمة المالية للإصابة بعدوى الأزمات التي تنتقل

عبر الدول، والتي تشمل العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية وخصائص الإقتصاد الكلي المتماثلة، والآثار الجانبية للتجارة، وتلك الناجمة عن سلوك المستثمرين (سماعلي، 2017).

1-3-3 اختبارات الضغط المصرفية Stress testing:

عرفت لجنة بازل ضمن إتفاقيتها الثانية اختبارات الضغط المصرفية بأنها " أداة مهمة لإدارة المخاطر تستخدم من قبل البنوك كجزء من إدارة مخاطرها الداخلية، حيث تنبه إدارة المصرف من النتائج السلبية غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، كما تزودها بمقدار رأس المال اللازم لإمتصاص الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة" (Basel Committee on Banking Supervision, 2017)، وهو ما يساهم بدوره في تحديد رأس المال الاقتصادي للمصرف كذلك يمكن تعريفها بأنها تقنية تستخدم لتقييم قدرة البنوك على مواجهة الإنكشافات في ظل أوضاع عمل صعبة، من خلال قياس أثر ذلك على مجموعة من مؤشرات المالية (كفاية رأس المال، الربحية، السيولة)، وعليه، تعتبر هذه الاختبارات كأداة لإدارة المخاطر في البنوك، من جهة، وكأداة من أدوات السياسة الإحترازية الكلية تعتمد عليها السلطات الرقابية في تقييم صلابة القطاع المصرفي والمالي في مجمله.

يعود إستخدام اختبارات الضغط المصرفية إلى عام 1999، حيث تم إستخدامها من قبل صندوق النقد الدولي لدراسة التأثيرات المحتملة للأحداث السلبية على النظام المالي، ليقوم بعد ذلك بإدراجها في برنامج تقييم القطاع المالي بهدف تحفيز الدول على إستخدامها (Dent & Westwood, 2016)، وفي ماي 2009 قامت لجنة بازل بنشر مجموعة من المبادئ الخاصة باختبارات الضغط تتضمن معالجة لأهم نقاط الضعف في ممارسات هذه الاختبارات في ظل الأزمة المالية العالمية، ومنذ ذلك الحين زاد الإهتمام بتطبيق هذه الاختبارات على المستوى الدولي (Basel Committee on Banking Supervision, 2009).

أما فيما يخص أنواع اختبارات الضغط المصرفية، فيمكن تصنيفها حسب ثلاثة معايير أساسية كما يلي:

الجدول 1: أنواع اختبارات الضغط المصرفية حسب كيفية التنفيذ والمجال وعوامل الخطر

المعيار	أنواع اختبار الضغط المصرفية
حسب المجال	-إختبارات الضغط الكلية Macro stress tests : تهتم بتقييم الإستقرار المالي للنظام في مجمله، ويتم فيها إستخدام جملة من الأساليب والتقنيات للإحاطة بمخطر العدوى المالية. -إختبارات الضغط الجزئية Micro stress tests: تهدف إلى التعرف على مصادر الضعف وعدم الإستقرار المالي الذي يهدد المؤسسات المصرفية بشكل فردي، وقد إستخدمت من قبل البنوك العالمية في بداية التسعينات لقياس درجة مقاومة محافظها المالية للصدمات الخارجية.
حسب الإتجاه	-المقاربة التنازلية top-down: تعرف بالإختبارات من أعلى إلى أسفل، وتطبق من قبل السلطات الإشرافية على الميزانية الإجمالية للقطاع المصرفي بإعتماد نماذج خاصة بما لدراسة الآثار التي تسببها المتغيرات الإقتصادية الكلية على النظام المصرفي، ويكون تدفق المعلومات هنا من السلطة الإشرافية إلى البنوك. -المقاربة التصاعدية bottom-up: تعرف بالإختبارات من أسفل إلى أعلى، ويتم إجراؤها من قبل المصاف على ميزانيتها العمومية بشكل منفرد، وذلك بإستخدام نماذج داخلية خاصة بما ووفق سناريوهات تحددها السلطة الرقابية، ثم يتم تجميع المعلومات ونقلها من المستوى الفردي للبنوك بإتجاه السلطة الرقابة (المستوى المركزي).
حسب عوامل الخطر	- تحليل السيناريو: يتم فيه دراسة تأثير تغير مجموعة من عوامل خطر تشكل سيناريوهات إستثنائية لكن معقولة على محفظة البنك. - تحليل الحساسية: يتم فيه دراسة الصدمات التي يحدثها تغير إحدى عوامل الخطر على محفظة المصرف (التغير في سعر الفائدة، أسعار الأسهم...الخ).

المصادر: من إعدادنا بالإعتماد على المراجع التالية:

- Claudiu Tiberiu.A.(2009), La stabilité du secteur financier en Roumanie dans la perspective de son adhésion à l'UEM, Thèse de doctorat ,université de Poitiers et l'ouest de Timisoara , pp 327-336.
- Tari.M (2018), Stress Test, outil de la supervision bancaire application sur le risque de crédit Cas de la Banque d'Algérie, revue des recherches et des etudes commerciaux,université de Ziane Achour, Djelfa, issue N 03, mares 2018, pp58-59.

فيما يخص مراحل إجراءات اختبارات الضغط المصرفية، فيتم في البداية مراجعة طبيعة أنشطة البنوك والبيئة الخارجية التي تعمل فيها من أجل حصر المخاطر المراد إختبارها (الإئتمان، السوق، السيولة، التشغيل، مخاطر التركيز...الخ)، ثم يتم وضع سيناريوهات في شكل فرضيات تتعلق بالتغيرات المحتملة في بعض المتغيرات (أسعار الصرف، أسعار الأسهم والفوائد، إنخفاض في الجدارة الائتمانية للعملاء، إرتفاع في مخاطر التشغيل، زيادة في طلبات السحب اليومية...الخ)، ومن ثم قياس أثر حدوث هذه السيناريوهات على قدرة البنوك على مواجهة المخاطر (أثر على معدلات الملاءة والسيولة)، ثم تحديد الإجراءات العلاجية المناسبة.

1-3-4 مؤشر الإستقرار والسلامة المصرفية z-score:

يستخدم مؤشر الإستقرار z-score للتنبؤ بالتعرض المالي أي خطر إفسار البنوك، ويعتمد على معيار قياسي للسلامة المالية لمجموعة من المؤسسات المالية المختلفة، ويعبر هذا المؤشر عن الإحتمال بأن قيمة الأصول تصبح أقل من قيمة الديون، وبإفتراض التوزيع الطبيعي لعوائد البنوك، يقيس المؤشر عدد الإنحرافات المعيارية لتحقيق العوائد على الأصول حتى تستنزف قيمة الأسهم (قندور و عصان، 2011)، وتزيد قيمة z-score مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال وتنخفض قيمته عندما يكون هناك عدم إستقرار في العوائد، ويظهر ذلك من خلال إرتفاع قيمة الإنحراف المعياري للعائد على الأصول، وعليه، تمثل القيمة المرتفعة للمؤشر

الإحتمال الأدنى لمخاطرة التعثر المالي أي أن المصرف محل الدراسة بعيد عن الفشل المالي وبالتالي هو أكثر إستقراراً، ويتم حساب قيمة هذا المؤشر وفق العلاقة التالية (Nguyen & all, 2012):

$$z = \frac{ROA + E/A}{\sigma(ROA)}$$

حيث:

ROA: معدل العائد على الأصول

E/A: معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

$\sigma(ROA)$: الإنحراف المعياري للعائد على الأصول

3-1-5 مؤشرات الصلابة المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي:

في عام 2006 قام صندوق النقد الدولي بإصدار دليل يتضمن 25 مؤشراً للصلابة المالية Financial Soundness Indicators (FSIs) تخص بنوك الودائع منها: 13 مؤشراً أساسياً Core indicators، و 13 مؤشراً إضافياً additional indicators، ومؤشرات أخرى لمؤسسات مالية غير مصرفية ومؤسسات غير مالية، وقد خضعت هذه المؤشرات للمراجعة في عام 2009 ثم في عام 2013، حيث تم إضافة ثلاثة مؤشرات أساسية جديدة هي: متطلبات الحد الأدنى من حقوق المساهمين (الملاءة من الفئة الأولى CET1/RWA)، نسبة صافي التمويل المستقر NSFR، نسبة المخصصات إلى القروض المتعثرة، في حين تم حذف نسبة صافي المراكز المفتوحة للأسهم إلى رأس المال وإضافة معدل نمو القروض للقطاع الخاص وهي مؤشرات مكملة additional indicators فضلاً عن تعديلات في تعريف بعض المؤشرات كتلك المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال التنظيمي لتتناسب و إتفاقية بازل (3)، وهكذا أصبح عدد المؤشرات 29 مؤشراً منها: 16 مؤشراً أساسياً Core indicators، و 13 مؤشراً إضافياً additional indicators، وعلى أساس هذه المؤشرات تقوم السلطات الرقابية للبلد بتقييم صلابته وإستقرار النظام المصرفي والمالي وقدرته على الصمود في ظل الأزمات وإمكانية إستمراره في أداء نشاطها.

2- إتفاقية إتفاقية بازل (3):

أظهرت الأزمة المالية العالمية محدودة مقارنة الإحتراز الجزئي لإتفاقية بازل (2) على إحتواء مخاطر النظام وتحقيق الإستقرار المالي والمصرفي العالمي، ذلك أنها تركز في مضمونها على السلامة المالية لكل بنك على حدة مهمة في ذلك التشابك الموجود بين مكونات النظام المالي (بنوك، مؤسسات مالية، أسواق) والصدمات الخارجية المرتبطة بالإقتصاد الكلي، وما تسببه من حالة من عدم الإستقرار في النظام المالي في مجمله، وهذا ما دفع بلجنة بازل إلى إعادة النظر في تلك الإتفاقية فأصدرت في جويلية 2009 تعديلات إضافية سميت بـ "إتفاقية بازل (2.5)" للتخفيف من حدة الأزمة المالية، وفي 12 سبتمبر 2010 أصدرت إتفاقية بازل (3) "دعائم الصدد"، عمدت من خلالها إلى تبني سياسة إحترازية كلية تهدف إلى تعزيز قدرة النظام المالي والمصرفي على إستيعاب الصدمات المالية ومقاومتها دون تعطيل وظائفه أي الإهتمام بسلامة وصلابة النظام المالي في مجمله.

1-2 مضمون إتفاقية بازل (3):

ركزت لجنة بازل في إتفاقيتها الثالثة على العناصر التالية:

1-1-2 تحسين جودة ونوعية رأس المال:

عمدت لجنة بازل إلى تحسين نوعية وبنية قاعدة رساميل البنوك، حيث جعلت رأس المال الأساسي مقتصر على رأس المال المكتتب فيه والأرباح غير الموزعة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ إستحقاق أي الأدوات القادرة على إستيعاب الخسائر فور حدوثها، في حين إقتصر مفهوم رأس المال المساند على أدوات رأس مال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والبالغة لتحمّل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف، وألغت الشريحة الثالثة لرأس المال التي تضمنتها الإتفاقية السابقة (منصور و هبه، 2014)، كذلك، رفعت لجنة بازل الحد الأدنى لحقوق المساهمين (الشريحة الأولى للأسهم العادية أو ما يسمى بالكون الصلب Core tier 1) من 2% إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، والحد الأدنى للشريحة الأولى من رأس المال tier1 من 4% إلى 6%، ومع إضافة الشريحة الثانية (2%) ورأس مال الحماية (2.5%) يصبح الحد الأدنى لكفاية رأس المال 10.5% في إتفاقية بازل (3) بدلا من 8% في إتفاقية بازل (2)، كذلك إقتاحت اللجنة رأس مال تحوطي لمقابلة أزمات تقلبات الدورات الإقتصادية في حدود 0% إلى 2.5% (أنظر الجدول رقم (2)).

1-2-2-دعائم الصدد Capital Buffers:

قامت لجنة بازل بإضافة فئتين من رأس المال يعتبران كدعائم صدد قوية ضد المخاطر الحالية والمستقبلية هما: (البنك المركزي المصري، 2014)

- إحتياطي الحماية أو إحتياطي الحفاظ على رأس المال Conservation Buffer: تشكل البنوك جزء من رأس المال يتكون من أسهم عادية كهامش للحماية من أي ضغوط مستقبلية، ونسبته 2,5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، والغرض من ذلك التأكد من إحتفاظ البنوك بهامش إضافي من رأس مال يمكن إستخدامه لإستيعاب الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والإقتصادية.

- الإحتياطي المضاد للتقلبات الدورية Countercyclical Buffer : يمكن للجهات الرقابية وفقاً لظروف الدولة فرض هامش إضافي لرأس المال لمقابلة مخاطر الدورات الإقتصادية يتراوح من 0% إلى 2,5% على أن يتكون من أسهم عادية Common equity وأدوات رأسمالية مشابهة ذات قدرة عالية على إمتصاص الخسائر ويعتبر هذا الهامش مكملاً لإحتياطي الحماية.

سيساعد تشكيل الإحتياطي المضاد للتقلبات الدورية على حماية القطاع المصرفي من فترات الإفراط في نمو الإئتمان الكلي وما ينتج عنه من زيادة في مستويات المخاطر على المستوى النظام بأكمله، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز قدرة البنوك على إستيعاب الخسائر بسبب إنخفاض جودة الإئتمان، والحد من المخاطر المالية. يوضح المتطلبات الجديدة لرأس المال بإدخال كل من رأس مال الحماية والإحتياطي المضاد للتقلبات الدورية:

الجدول 2: متطلبات رأس المال ورأس مال الحماية وفق إتفاقية بازل (3)

البيان	حقوق الملكية للأسهم (بعد الإقتطاعات)	الشرح الأولي من رأس المال	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	4.5	6.0	8.0
رأس مال الحماية		2.5	
الحد الأدنى + رأس الحماية	7.0	8.5	10.5
رأس مال معاكس للدورات الإقتصادية		2.5-0	
إتفاقية بازل (2)	2	4	8

Source: Basel Committee on Banking Supervision(2010), Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op cit , p64.

2-1-3-إحتياطي إضافي للمصارف ذات الأهمية النظامية:

في عام 2011 حددت لجنة بازل بالتعاون مع مجلس الإستقرار المالي إطار رقابي يعزز من قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية على مواجهة الصدمات المالية والإقتصادية، وذلك من خلال تبني منهجية دولية لتحديد هذه البنوك على المستوى العالمي، ووضع مجموعة من المبادئ الرقابية المتعلقة بالمتطلبات الإضافية لرأس المال، والتي يتوجب على البنوك تطبيقها لتقليل من المخاطر النظامية والآثار السلبية الناتجة عن ذلك الفشل، وأدرجت هذه المتطلبات في إتفاقيتها الثالثة، وفي عام 2012 قامت اللجنة بتحديد إطار مرجعي مماثل ومكمل للإطار السابق يعالج المخاطر النظامية للمؤسسات المصرفية المحلية، ويأتي ذلك من منطلق أن العديد من البنوك المحلية قد لا تكون ذات أهمية نظامية على المستوى العالمي، إلا أنها قد تتسم بكونها ذات أهمية نظامية على المستوى المحلي، كما أن البعض منها قد يكون له علاقات إرتباطية عبر الحدود عن طريق فروع في الخارج أو مع مؤسسات مصرفية أخرى في دول مجاورة (أهمية نظامية إقليمية).

تستند المنهجية المطبقة من قبل لجنة بازل لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على خمسة مؤشرات رئيسية (حجم المصرف، الإرتباط بين أنشطته داخل وخارج حدود دولة المقر، مدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها ودورها في البنية الأساسية للقطاع المالي، ومدى تطور وتعدد أنشطته)، ووفقاً لذلك تم إعطاء أوزان متساوية لكل مؤشر من هذه المؤشرات (20%)، كما تم إستخدام عدد من المؤشرات الفرعية لقياس كل مؤشر رئيسي، وتم منحها أوزان متساوية داخل فئة كل مؤشر رئيسي حسب الأهمية النسبية لكل منها (برزبه و عبد المنعم ، 2014)، ثم تحويل قيم المؤشرات إلى أرقام معيارية توزع على خمسة شرائح متدرجة من حيث الأهمية النظامية، وإستناداً إلى ذلك يتم رفع متطلبات رأس المال بتحديد إحتياطي إضافي من رأس المال تتدرج نسبته من 1% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وذلك لأدنى مستوى للمخاطر النظامية (الشريحة 1) إلى 3.3% لأعلى مستوى من المخاطر النظامية (الشريحة 5) والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 3: الشرائح الخاصة بالبنوك ذات الأهمية الإضافية على المستوى العالمي ومتطلبات رأس المال الإضافية

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافي %
1	A- الحد الفاصل	1
2	A-B	1.5
3	B-C	2
4	C-D	2.5
5	D-....	3

Source: Basel committee on Banking supervision, global systemically important banks assesment methodology and the additional loss absorbency requirement, bank for international settlement, basel, july, 2011, p15.

2-1-4- تعزيز تغطية المخاطر:

تشدد لجنة بازل في هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وعمليات الريبو (إتفاقيات إعادة الشراء) وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية لمقابلة هذه المخاطر، فضلاً عن تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء

تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في إتفاقية بازل (2) (بريش ، 2013) ، وهو ما يؤدي إلى تخفيض المخاطر النظامية على مستوى النظام المالي ككل.

2-1-5 تسيير أفضل لخطر السيولة:

أدرجت لجنة بازل معيارين دوليين لقياس مخاطر السيولة هما:

- ❖ نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR : الهدف من وضع هذه النسبة هو جعل البنوك تلي ذاتيا إحتياجات السيولة من خلال إحتفاظها بأصول سائلة عالية الجودة تتمكنها من الصمود تحت سيناريو ضغط لمدة شهر، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 100%، ويتم حسابها كما يلي: (Basel Committee on Banking Supervision, 2010)

$$LCR = \text{الأصول السائلة عالية الجودة} / \text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم} \leq 100\%$$

- ❖ نسبة صافي التمويل المستقر (Net stable funding Ratio (NSFR : تقيس هذه النسبة السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها تحفيز البنوك على تمويل أنشطتها بإستخدام مصادر تمويل أكثر إستقرارا على أساس مستمر، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 100%، ويتم حسابها كما يلي: (Basel Committee on Banking Supervision, 2010)

$$NSFR = \text{موجودات التمويل المستقر} / \text{مطلوبات التمويل المستقر} \leq 100\%$$

2-1-6-الرافعة المالية:

أدخلت لجنة بازل معيار دولي للرافعة المالية بهدف وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، والحد من منح القروض إلا عند مستوى مقبول من رأس المال، الأمر الذي سيساعد على تكوين معدلات ملاءة قوية في النظام البنكي، فضلا عن تجنب أثر الركود الإقتصادي الذي قد يسببه إنكماش في الإئتمان، وحدد للجنة نسبة 3% كحد أدنى لهذه الرافعة، ويتم حساب نسبة هذه الأخيرة وفق المعادلة التالية (Pierandrei, 2015) :

$$LR = \text{الشرحة الأولى من رأس المال TIER1} / \text{إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية} \leq 3\%$$

2-2 ترتيبات تطبيق إتفاقية بازل (3):

وضعت لجنة بازل جدولاً زمنياً لتطبيق إتفاقية بازل (3) يبدأ من 2013 إلى غاية عام 2019، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 4: الترتيبات الإنتقالية لتطبيق إتفاقية بازل (3)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لحقوق الملكية			3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
رأس مال الحماية						0.625	1.25	1.875	2.5
الحد الأدنى لحقوق الملكية + رأس مال الحماية			3.5	4	4.5	5.125	6.75	6.375	7
الحد الأدنى لرأس المال الأساسي TIER1			4.5	5.5	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال			8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
الحد الأدنى لرأس المال + إحتياطي الحفاظ			8.0	8.0	8.0	8.625	9.25	9.875	10.5
نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل	بداية الملاحظة				إدخال معيار الحد الأدنى				
نسبة تغطية السيولة طويلة الأجل	بداية الملاحظة							إدخال معيار الحد الأدنى	
نسبة الإستدانة أو الرافعة المالية	مراقبة إشرافية	فترة تقييم موازنة للإشراف (2013/1/1 - 2017/1/1) يبدأ الإفصاح عن التقرير الاحترازي في 2015/1/1							
		الإنتقال إلى الدعامة الأولى							

Source: Basel Committee on Banking Supervision (2010), Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op cit ,p69.

3- خصوصية القطاع المصرفي الجزائري:

- يتكون النظام المصرفي الجزائري من ستة (6) بنوك تجارية عمومية وأربعة عشرة (14) بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية، من بينهم بنكا واحدا برأس مال مختلط، وهذا حسب المعطيات الصادرة عن بنك الجزائر في نهاية 2016، ويتصف هذا القطاع بما يلي:
- تركز موجودات القطاع المصرفي الجزائري في ستة بنوك عمومية، حيث بلغت إجمالي موجودات هذه الأخير 86.8% من إجمالي الموجودات في عام 2016 مقابل 87.2% في عام 2015، كما تسيطر البنوك العمومية على نسبة كبيرة من الودائع والقروض وصلت إلى 87.1% و 87.6% على التوالي في عام 2016 (banque d'algerie, 2017)، وذلك نتيجة تعاملها مع المؤسسات الاقتصادية العمومية، ونقص ثقة المودعين في البنوك الخاصة.
 - رغم سيطرة البنوك العمومية إلا أنها ما زالت بنوك محلية النشاط نتيجة ضعف إمكانياتها، وهذا الإنغلاق جنب الجزائر التأثير المباشر بالأزمة المالية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه نظام غير جاذب للموارد الأجنبية نتيجة تخلف السوق المالي.
 - على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلى أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، فلا يوجد بنك جزائري واحد ضمن قائمة 500 بنك على مستوى العالم، في حين نجد في القائمة بنوك من السعودية والإمارات ولبنان والمغرب ومصر وعمان.
 - البنوك الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما يعني غياب البنوك الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين البنوك ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية.
 - البنوك الجزائرية بعيدة عن نمط البنوك الشاملة، فهي بنوك تجارية تتميز بمحدودية منتجاتها وقلة تعاملاتها في المنتجات المالية المبتكرة كالمشتقات والتوريق، وهو ما جعلها في منأى عن الأزمة المالية، إضافة لهذا فإن مستوى الخدمات المقدمة فيها وخاصة العمومية يتصف بالضعف، وهو ما يتطلب بذل جهود إضافية لكسب ثقة العملاء وتطوير جوانب العمل المصرفي.

3- واقع تطبيق إتفاقية بازل (3) في القطاع المصرفي الجزائري والمجهودات المبذولة:

في البداية، نشير أن تطبيق إتفاقية بازل (1) في البنوك الجزائرية يرجع إلى التعليمات رقم 94-74 الصادرة عن بنك الجزائر في 29 نوفمبر 1974، أين طلب هذا الأخير من البنوك الالتزام بنسبة دنيا من رأس مالها إلى أصولها المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان مساوية لنسبة 8% مع نهاية عام 1999، وبعد إصدار اللجنة الدائمة الثلاث لإتفاقية بازل (2) في 2004 كانت هناك مجهودات لمسيرة هذه الإتفاقية. فحسب دراسة للأمانة العامة للجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لصندوق النقد الدولي عن إستعدادات الدول العربية لتطبيق إتفاقية بازل (2) في مصارفها وقد كان ذلك في شكل إستبيان شمل خمسة عشر دولة عربية من اثني وعشرون دولة عربية قام محافظي البنوك المركزية بملئه، مع العلم أن المعلومات عائدة لنهاية عام 2005، صرح بنك الجزائر بأن هناك نية وتوجهات نحو تطبيق إتفاقية بازل (2) في البنوك الجزائرية مستقبلا، وسيتم الإعتماد على المنهج المعياري والمؤشر الأساسي في قياس مخاطر الائتمان والتشغيل على التوالي، وقد تم تنفيذ ما نسبته 35% إلى 50% من مضمون الدعامة الثانية (المراجعة الإشرافية)، وأن هناك عشرة بنوك ستلتزم بعملية التطبيق مستقبلا لكن لم يتم ذكر هذه البنوك في الإستبيان ولم يتم تحديد تاريخ التنفيذ بدقة، كذلك، هناك تحديات كبيرة من حيث الخبرة والبنية التحتية للمصارف ونظام المعلومات وعدم توفر البيانات التاريخية (شهاب، 2008)، لكن بعد ما أسفرت عليه الأزمة المالية للولايات المتحدة الأمريكية وإصدار اللجنة لإتفاقية بازل (3) أعلن بنك الجزائر في 2014 عن تاريخ تنفيذ إتفاقية بازل (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3) بشكل صريح وفق قانون منشور، وفيما يلي أهم المجهودات المبذولة في هذا المجال منذ عام 2008:

– **رفع رأس مال:** بغرض تعزيز قدرة البنوك على إمتصاص الخسائر والحفاظ على سلامتها، وفي ظل التوجه نحو إعتداد إتفاقية بازل (2)، قام بنك الجزائر في 23 ديسمبر 2008 بإصدار التعليمات رقم 08-04، والتي تقضي برفع رؤوس أموال البنوك من 2.5 مليار دج إلى 10 ملايين دج، والمؤسسات المالية من 500 مليون إلى 3.5 مليار دج مليون.

– **الملاءة المصرفية:** في ظل التوجه نحو إعتداد إتفاقية بازل (2) وبازل (3) قام بنك الجزائر بإلغاء التعليمات رقم 97-74 والتي تقضي بإحتفاظ البنوك والمؤسسات المالية بحد أدنى من الملاءة يساوي 8% (وفقا لإتفاقية بازل (1))، واستبدالها بالنظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، والذي يتضمن ما يلي: (بنك الجزائر، 2014)

- وفقا للمادة (2) يجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بصفة مستمرة وعلى أساس فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، من جهة أخرى، وذلك كما يلي:

معامل الملاءة = رأس المال القانوني (رأس المال القاعدي + رأس المال التكميلي) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مخاطر التشغيل ومخاطر السوق $\times 12.5 \leq 9.5\%$

- وفقا للمادة (3) يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل.

- وفقا للمادة (4) يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة زيادة على التغطية المنصوص عليها في المادة (2) أعلاه.
- يمكن للجنة المصرفية أن تفرض على البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية معايير ملائمة.
- تفوق تلك المنصوص عليها في المادتين (2) و (3).

- يمكن للجنة المصرفية أن تمنح البنوك والمؤسسات المالية مهلة لتمكينها من الإمتثال للمتطلبات.
- المنصوص عليها في المواد من (2) إلى (4)، وأن تفرض تحديدات تدريجية في مجال توزيع الأرباح في حالة عدم إحترام أحكام المادة (4).
- لقياس مخاطر الائتمان تستعمل البنوك والمؤسسات المالية التقييم المنح من طرف هيئات خارجية لتقييم القرض يتم تحديدها من قبل اللجنة المصرفية، أو تستعمل التوجيهات الجزائية التي ينص عليها هذا النظام في حالة عدم وجود تنقذ من طرف هيئة خارجية لتقيم القرض، وفي حالة تعدد التقييم الخارجي المنح لنفس الطرف المقابل، ترجح المخاطر بإستعمال أدنى تنقيط ممنوح، وقد حدد بنك الجزائر الأوزان التوجيهية المطبقة للعناصر داخل وخارج الميزانية.

- يعادل متطلب الأموال الخاصة اللازمة لتغطية الخطر التشغيلي 15% من متوسط صافي النواتج البنكية السنوية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة.
- تغطي متطلبات الأموال الخاصة بموجب مخاطر السوق خطرين هما: خطر الوضعية على محفظة التداول، والذي يقدر من خلال الخطر العام المرتبط بالتطور الشامل للأسواق والخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة لمصدر، وقد حدد بنك الجزائر أوزان ترجيحية لتقدير كل منهما، بالإضافة لخطر الصرف، وفي هذا الإطار يجب أن تساوي المتطلبات من الأموال الخاصة بموجب خطر الصرف نسبة 10% من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة، ويجب تغطية هذا المتطلب عندما يفوق هذا الرصيد 2% من إجمالي الميزانية.

– **نسبة تقسيم الخطر:** بغرض تجنب تركيز المخاطر على مدين واحد أو مجموعة من المدينين، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات يحث فيه البنوك والمؤسسات المالية على الإلتزام بالنسبتين التاليتين: (بنك الجزائر، 2014)

- مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها مصرف أو مؤسسة مالية على نفس المستفيد/الأموال الخاصة القانونية $\geq 25\%$.
- مجموع المخاطر الكبرى بالنسبة لنفس المستفيد (أي مجموع المخاطر التي يتعرض لها مصرف أو مؤسسة مالية على نفس المستفيد جراء عملياته التي يتعدى مبلغها 10% من الأموال الخاصة القاعدية) ≥ 8 مبلغ الأموال الخاصة القاعدية.

– **إدارة مخاطر السيولة:** إدراكا لأهمية مخاطر السيولة في تحقيق الإستقرار المصرفي، وبإعتبارها معيار إحترازي من معايير بازل (3)، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بتعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، حيث فرض على البنوك معامل أدنى للسيولة يساوي 100%، وأتبع ذلك بالتعليمية رقم 03-2011 المؤرخة في 20 سبتمبر 2011 لتحديد كيفية حساب المعامل.

معامل السيولة = (الأصول السائلة على المدى القصير + الإلتزامات التمويل المستلمة من البنوك) / (الإستحقاقات تحت الطلب في الأجل القصير + الإلتزامات المقدمة) $100 \times \leq 100\%$

– **نظام التأمين على الودائع:** قام لجنة بازل في 2008 بالتعاون مع الجمعية الدولية لمؤسسات ضمان الودائع بإصدار ثمانية عشر مبدء يتعلق بالنظم الفعالة لضمان الودائع والتي تعتبر جزء من شبكة أمان النظام المالي، وهذا حتى يتم تجنب التشوهات التي قد تنتج عن المخاطر المعنوية التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية وتدعيم السياسة الإحترازية الكلية، وفي ظل هذه التوجهات قام بنك الجزائر برفع نسبة العلاوة المستحقة على البنوك والمؤسسات وفروع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بموجب مساهمتها في نظام ضمان الودائع من 1% على الأكثر وفقا للمادة 7 من النظام رقم 04-01 المؤرخة في 4 مارس 2004 إلى 0.25% من مجموع الودائع المصرفية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2014 وفقا للتعليمية 01-16 المؤرخة في 21 فيفري 2016، ويتم الإلتزام بذلك قبل 1 مارس 2016.

– **الرقابة الداخلية:** تم إعتماد الرقابة الداخلية في النظام المصرفي الجزائري من خلال النظام رقم 02-03، وتم تحديثه في 28 نوفمبر 2011 وفق أحكام النظام رقم 11-08، وتشكل الرقابة الداخلية من مجموعة من العمليات والمناهج التي تهدف إلى ضمان التحكم في النشاطات، السير الجيد للعمليات الداخلية، الأخذ بعين الإعتبار جميع المخاطر، إحترام الإجراءات الداخلية، المطابقة مع القوانين والأنظمة، الشفافية، والإستعمال الفعال للموارد وموثوقية المعلومات.

– **ممارسات إختبارات الجهد المالي:** في إطار سياسة الإحتراز الكلي بدأ بنك الجزائر في تطوير إختبارات الضغط المصرفية مند عام 2007 بمساعدة فرقة فنية من صندوق النقد الدولي، بهدف تحديد مواطن الضعف في الجهاز المصرفي وتقدير أثر الصدمات الحادة على ملاءة وسيولة البنوك والمؤسسات المالية، ويتم إجراء هذه الإختبارات مرتين في السنة.

– **تعزيز الرقابة على المستندات:** قام المراقبون على مستوى بنك الجزائر بتحليل مختلف البيانات والتقارير المرسلة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وقد كشفت النتائج قبل صدور النظام 14-01 عن إنخفاض ملاءة مصرفين عن الحد الأدنى (8% وفق إتفاقية بازل (1))، ووجود خمسة مصارف يواجهون مشاكل سيولة وستة بنوك سجلت تجاوزات في معيار تقسيم المخاطر نتيجة التمويلات المعتبرة لبعض المؤسسات الإستراتيجية التابعة للقطاع العام، لكن بعد صدور هذا النظام تم الكشف في عام 2015 عن مصرفين إنخفض كل من معدل ملاءتهما ومعدل أموالها الخاصة القاعدية عن الحد الأدنى التنظيمي 9.5% (وبالتالي 10.5% المحددة

من قبل إتفاقية بازل (3)، و 7 % على التوالي في حين لم يتم تسجيل أي حالة في عام 2016، كذلك، إنخفض عدد البنوك التي لم تلتزم بمعيار وسادة الأمان (رأس مال الحماية) ومعامل تقسيم المخاطر ومعامل السيولة من ثلاثة بنوك، ستة بنوك، و ستة بنوك على التوالي في 2015 إلى بنكين، وخمسة بنوك وبنك واحد على التوالي في عام 2016، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 5: عدم الامتثال للبنوك للتنظيمات الإحترازية لإتفاقية (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3) من 2014 إلى 2016

البيان	2014	2015	2016
معامل الملاءة	2	2	0
معامل الأموال الخاصة الأساسية tier1	-	2	0
وسادة الأمان	-	3	2
معامل تقسيم المخاطر	6	6	5
معامل السيولة	5	6	1

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014،2015،2016.

4- إنعكاس توجهات بنك الجزائر نحو تطبيق إتفاقية بازل (3) على مؤشرات الصلابة المالية للبنوك:

تمشيا مع التطورات على الصعيد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، وفي إطار توجه بنك الجزائر إلى إتباع سياسة إحترازية كلية تعمل على تحقيق الإستقرار في القطاع المصرفي تم تشكيل لجنة الإستقرار المالي على مستوى بنك الجزائر في عام 2009 ويرأسها المحافظ، وتتم هذه اللجنة بمسألة الإستقرار المالي وتقييم مؤشرات الصلابة المالية، كما تم في عام 2010 تدعيم مهام بنك الجزائر في عملية الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية.

ولقياس أثر تطبيق إتفاقية بازل (3) على صلاية القطاع المصرفي الجزائري، قمنا بإختبار ما إذا كان الإنتقال إلى تطبيق إتفاقية بازل (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3) (أس مال الحماية 2.5%)، نسب الملاءة وتعزيز جودة الأصول والسيولة المصرفية) قد أحدث فروق في مؤشرات الصلابة المصرفية، وذلك بدراسة الأثر قبل وبعد تطبيق النظام 14-01.

4-1 تحليل مؤشرات الصلابة المالية:

تعتمد السلطات الإشرافية في تقييم صلاية القطاع المصرفي الجزائري على 12 مؤشرا أساسيا من بين 29 مؤشرا صادرا عن صندوق النقد الدولي، ويتم الإفصاح عن هذه المؤشرات سنويا ضمن التقارير السنوية الصادر عن بنك الجزائر، وفيما يلي جدول يوضح تطور هذه المؤشرات خلال الفترة 2011-2016.

الجدول 6: تطور مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009-2016

الوحدة: %

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الملاءة الإجمالية	26.15	23.64	23.77	23.62	21.50	15.98	18.39	18.9
نسبة رأس المال الأساسي tier1	19.09	17.67	17.00	17.48	15.51	13.27	15.75	16.36
القروض المتعثرة/الأموال الخاصة النظامية	33.88	21.06	17.89	16.11	17.12	21.40	27.17	34.32
معدل القروض المتعثرة	21.14	18.31	14.45	11.73	10.56	9.21	9.75	11.99
معدل صافي القروض المتعثرة	7.31	4.86	4.02	3.54	3.36	3.20	3.98	5.45
المؤنونات على القروض المتعثرة	65.41	73.48	72.15	69.79	68.19	65.22	59.23	54.50
مردودية الأموال الخاصة	26.01	26.70	24.58	22.67	19.00	23.55	20.38	18.04
مردودية الأصول	1.75	2.16	2.10	1.93	1.67	1.98	1.83	1.83
هامش الربح*/الدخل الإجمالي	58.37	63.76	54.89	64.23	69.45	68.51	66.82	73.59
التكاليف خارج الفوائد/الدخل الإجمالي	32.21	31.43	35.07	35.64	33.53	28.49	26.25	27.29
الأصول السائلة/إجمالي الأصول	51.82	52.98	50.16	45.87	40.46	37.96	27.17	24.08
نسبة الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	114.52	114.29	103.73	107.51	93.52	82.06	61.64	59.84

*يضم هامش الربح هوامش الفائدة وهوامش على العملات وهوامش على منتجات أخرى.

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012-2016.

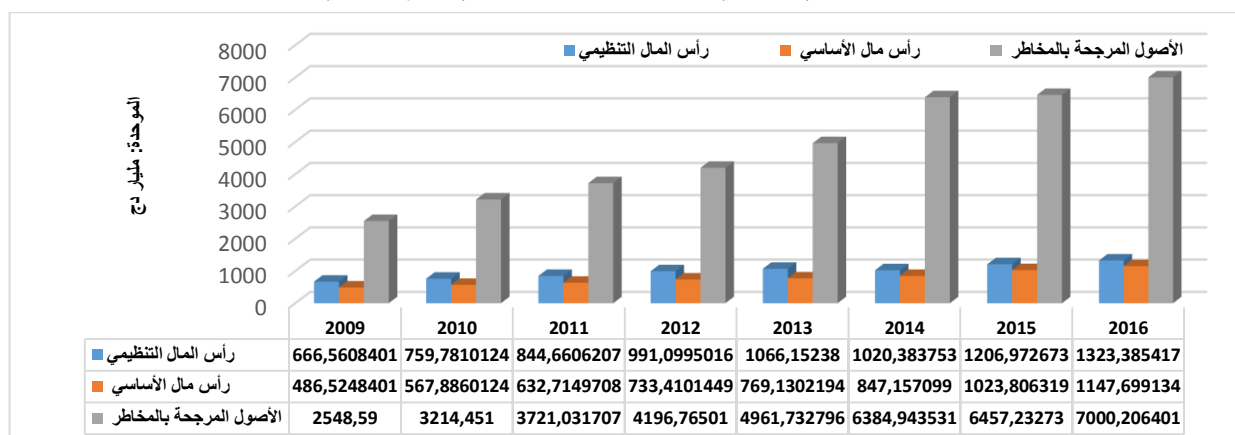
من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ:

- كفاية رأس المال: إرتفعت معدلات ملاءة البنوك الجزائرية في عام 2009 إلى 26.15% مقارنة بـ 16.5% و 12.9% في عامي 2008، و 2007 على التوالي (IMF, 2011)، ويرجع ذلك إلى رفع البنوك لرؤوس أموالها التنظيمية إستجابة للنظام رقم 08-04 المؤرخ في ديسمبر والصادر عن بنك الجزائر، وفي عام 2014 إنخفض هذا المعدل إلى 15.98%، نتيجة المرور بمرحلة تصاعدية لدورة القروض وإدخال إبتداء من الأول من أكتوبر كل من مخاطر السوق والتشغيل في

حساب معدل الملاءة تمهيدا للإنتقال إلى تطبيق إتفاقية بازل (2) في البنوك وهو ما يوضحه الشكل رقم (1)، حيث إرتفعت قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر في 2014 إلى 6384.9435 مليار دج بعدما تم تسجيل 4961.7328 مليار دج في 2013 (أي بمعدل نمو 28.68% في 2014 مقابل 18.23% في 2013)، وإنخفض رأس المال التنظيمي إلى 1020.3838 مليار دج مقارنة بـ 1066.1524 مليار دج في عام 2013 (أي تراجع بنسبة -4.29%)، ورغم ذلك تبقى نسبة الملاءة تفوق المعيار الدولي لكفاية رأس المال وفق إتفاقية بازل الثانية (8%).

بعد إصدار النظام 01-14، إرتفعت معدلات الملاءة في عامي 2015 و 2016 إلى 18.39% و 18.9% على التوالي، ونسبة الأموال الخاصة القاعدية tier1 إلى 15.75% و 16.36% على التوالي وذلك على حساب تراجع نسبة الأموال الخاصة المساندة، وهذه النسب تتجاوز كل من معيار الملاءة والحد الأدنى للأموال الخاصة القاعدية tier1 للمحدين سواء من قبل بنك الجزائر (9.5% و 7% على التوالي) أو في إتفاقية بازل الثالثة (10.5%، 7% على التوالي)، ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال الشكل رقم (1)، حيث كانت معدلات نمو رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي في عام 2015 (18.29% و 20.85% على التوالي) وفي عام 2016 (9.65% و 12.10% على التوالي) أكبر من معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر في عام 2015 (1.13%) وعام 2016 (8.41%).

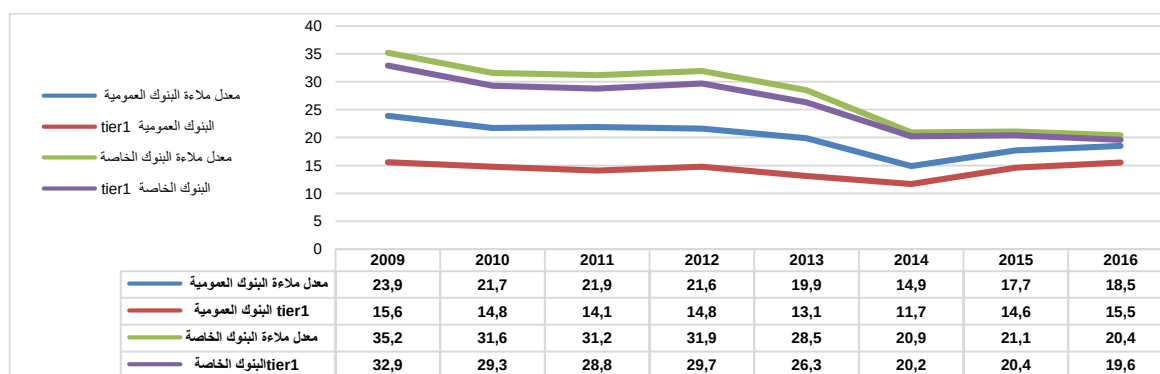
الشكل 1: تطور رأس المال التنظيمي والأساسي والأصول المرجحة بالمخاطر في القطاع المصرفي الجزائري (2009-2016)



المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على الموقع الإلكتروني التالي: <https://knoema.com> (10/6/2018)

بالنسبة للبنوك العمومية، قررت الحكومة تعزيز مستوى رؤوس أموالها الأساسية والتي كانت أصلا أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، خلال سنتي 2015 و 2016 برفع رأس مال ثلاثة مصارف، في نفس الوقت واصلت البنوك العمومية تخصيص جزء من نتائجها في شكل إحتياطات، حيث إرتفع معدل الملاءة إلى 17.7% و 18.5% على التوالي، ونسبة tier1 إلى 14.6% و 15.5% على التوالي، بعدما تم تسجيل إنخفاض لهادين المعدلين في عام 2014 (14.9% و 11.7% على التوالي) بسبب زيادة قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر عند الأخذ في الإعتبار قيمة مخاطر السوق والتشغيل في حساب معدل الملاءة، أما البنوك الخاصة فقد تم تسجيل تراجع في معدلات الملاءة في عامي 2015 و 2016 لكن بمعدلات أقل مقارنة بالفترة 2009-2014، كما أنها تبقى تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي 9.5% والمعيار الإحترازي لإتفاقية بازل 3 (10.5%)، والشكل أدناه يبين ذلك:

الشكل 2: تطور معدلات الملاءة والأموال الخاصة الأساسية للمصارف العمومية والخاصة (2009-2016)



المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على International Monetary Fund

— جودة الأصول:

إنخفض مستوى المستحقات غير الناجعة بالنسبة لإجمالي المستحقات للبنوك الجزائرية (معدل القروض المتعثرة) تدريجيا خلال الفترة 2009-2014 من 21.14% إلى 9.21%، وهو ما يفسر إنخفاض صافي المؤونات غير الناجعة إلى 3.20% في 2014، أما في عامي 2015 و 2016 فارتفع معدل المستحقات غير الناجعة إلى 9.75% و 11.99% على التوالي، و يرجع ذلك أساسا في عام 2015 إلى إرتفاع معدل المستحقات غير الناجعة بشكل أحص في البنوك الخاصة (8.7% مقابل 5.1% في 2014) (FMI, 2017)، في حين يعود السبب في عام 2016 بشكل أحص إلى إرتفاع معدل المستحقات غير الناجعة في البنوك العمومية (12.00% في 2016 مقابل 9.9% في 2015) (FMI, 2017)، من جهة أخرى شهدت المؤونات على القروض غير العاملة إنخفاضاً خلال الفترة 2011 إلى 2015 نتيجة تراجع معدلات القروض المتعثرة خلال هذه الفترة، وقد إستمر هذا الانخفاض في 2016 لكن بمعدل أقل نظرا لارتفاع الكبير في معدل القروض المتعثر في 2016.

وتبقى حصة مخصصات المؤونات في البنوك العمومية أكبر من البنوك الخاصة بسبب مستوى الديون غير الناجعة الذي يعتبر مرتفعة مقارنة مع البنوك الخاصة (تركز مخاطر الائتمان)، وحسب بنك الجزائر تبقى هذه الأرقام مرتفعة مقارنة بالمعايير الدولية في هذا المجال (5%)، لكنها قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان الناشئة والنامية المماثلة.

و يمكن تفسير التقلبات في معدل الديون المتعثر بتأثيرها بوتيرة النشاط الاقتصادي من جهة، حيث تزداد هذه المعدلات مع تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي وهو ما حدث إبتداء من نهاية عام 2014 مع إنخفاض أسعار النفط وتأثر مؤسسات القطاع العام بذلك، ومن جهة أخرى، إرتفاع معدلات تركيز المخاطر في البنوك العمومية تجاه مؤسسات تنتمي للقطاع العام، والتمويلات المعتبرة لبعض المؤسسات الإستراتيجية التابعة للقطاع العام، فضلا عن تسجيل ضعف في مجال تصنيف المستحقات وقياس ومتابعة مخاطر القرض وتكوين المؤونات على المستحقات غير الناجعة في عامي 2015 و 2016، وهو ما يؤكد معدل صافي المستحقات على القروض غير العاملة التي أخذ معدلات نمو متصاعدة وصلت إلى 3.98% في 2015 و 5.54% في 2016.

من المفيد الإشارة أن تكلفة الخطر (المؤونات مشككة إلى إجمالي ناتج الاستغلال) لا تزال مرتفعة (36,4% في 2016، مقابل 30,1% في 2015 خاصة في البنوك العمومية (39,8% مقابل 33,3% في 2015 في المقابل واصل معامل الإستغلال (تكاليف الإستغلال العام + تخصيصات الإهلاك إلى صافي الناتج المصرفي إتجاهه التنازلي منتقلا من 40,7% في 2012 إلى 30,0% في 2016 (banque d'algerie, 2017).

-المردودية:

بعد الإرتفاع الطفيف لمعدل مردودية الأموال الخاصة إلى 26.70% في 2010 مقابل 26.01% في 2009، إنخفض هذا المعدل من 24.58% في 2011 إلى 19% في 2013، ليرتفع في 2014 إلى 23.55%، وهو نفس المنحنى الذي أخذه معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة، حيث تم تسجيل إنخفاض من 2.16% في 2010 إلى 1.67% في 2013، لكن تزامنا مع البدء في تطبيق مضمون النظام 14-01 تراجع معدل العائد على الأموال الخاصة للمصارف إلى 20.38% و 18.04% في عامي 2015 و 2016 على التوالي، في حين تم تسجيل إستقرار في معدل العائد على الأموال الخاصة في عامي 2015 و 2016 بـ 1.83%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالتراجع في كلا المعدلين في كل من البنوك العمومية والخاصة لكن لأسباب مختلفة:

❖ نتج التراجع في مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية في 2015 عن الإرتفاع الكبير للأموال الخاصة مقارنة بالنتيجة، في حين، نجم الإنخفاض في البنوك الخاصة من إنخفاض نتائجها، أما بالنسبة للإستقرار النسبي للعائد على الأصول، فكان نتيجة زيادة الأصول بالنسبة للمصارف العمومية وكذا نتائجها، وتدني الأصول بالنسبة للمصارف الخاصة وإنخفاض نتائجها (banque d'algerie, 2016).

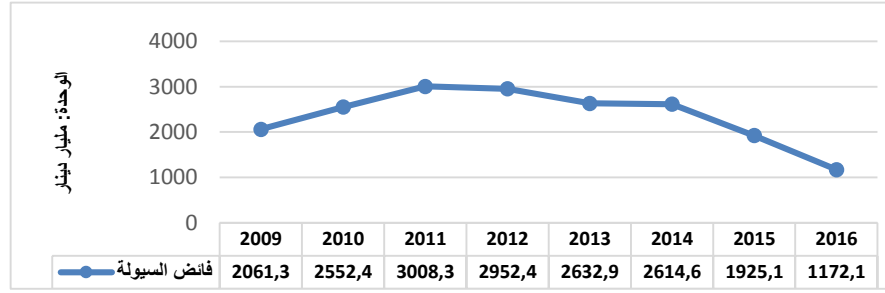
❖ نتج التراجع في مردودية الأموال الخاصة لكل من البنوك العمومية والخاصة في 2016 عن الإرتفاع الكبير لمتوسط الأموال الخاصة مقارنة بإرتفاع النتائج أما فيما يخص العائد على الأصول فقد تم تحقيق إستقرار في هذا المعدل في البنوك العمومية بسبب إرتفاع النتيجة التي كانت تتماشى وإرتفاع الأصول وإنخفاض هذا المعدل في البنوك الخاصة بسبب إرتفاع أصولها (banque d'algerie, 2017).

عموما يمكن القول بأنه رغم تأثر عوائد البنوك سلبيا بالتوجهات الجديدة نحو إعتناء بعض محاور إتفاقية بازل (3) كإلرفع من رأس المال الأساسي والتنظيمي وتكوين إحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية، إلا أن هذه المعدلات تبقى تتجاوز المعايير الدولية في هذا المجال (12.5% و 1% لكل من معدل مردودية الأموال الخاصة ومعدل العائد على الأصول على التوالي).

-السيولة :

تميزت الفترة (2002 - 2014) بفائض في السيولة المصرفية، حيث غطت الودائع المصرفية بالدينار بشكل واسع القروض، وقد أدى هذا الوضع ببنك الجزائر إلى إستعمال أدوات إمتصاص السيولة وتسهيلات الودائع ابتداء من شهر أفريل 2002، لكن مع تراجع معدل نمو حجم الودائع المصرفية في 2015 (نتيجة إنخفاض ودائع قطاع المحروقات) وتسجيل معدلات سالبة في 2016 تقلص فائض السيولة المصرفية إلى 1925.1 مليار دج و 1172.1 مليار دج في هذين العامين (أنظر الشكل رقم (3))، الأمر الذي أحدث تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية، حيث إتجه بنك الجزائر ابتداء من أوت 2016 إلى إستعمال أدوات ضخ السيولة (عمليات السوق المفتوحة) في النظام المصرفي، فضلا خفض معدل الإحتياطي الإجباري بموجب التعليم رقم 03-2016 المؤرخة في 25 أفريل 2016 من 12% إلى 8%.

الشكل 3: فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2016



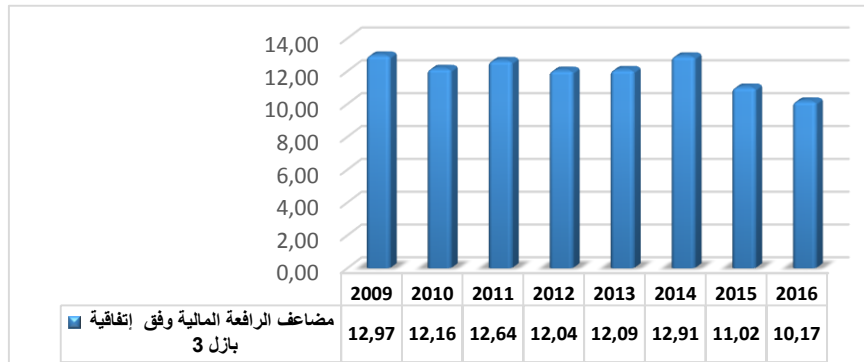
المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لعامي 2014 و 2016.

من جهة أخرى، أدى الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى انخفاض نسبة الأصول السائلة/ مجموع الأصول في 2016 إلى 24.08% مقابل 27.17% في 2015، وانخفاض نسبة الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل إلى 59.84% في 2016 مقابل 61.64% في عام 2015 خاصة في ظل تراجع معدل نمو الودائع المصرفية، لكن رغم آثار الصدمة الخارجية على سيولة البنوك في 2015 و 2016 بقي البنوك متمسكة جيدا حيث لم يتم تسجيل سوى مستوى ضعيف من حالات عدم توافق آجال الإستحقاق.

– الرافعة المالية:

لدراسة تطور مستويات الرافعة المالية في البنوك الجزائرية قمنا بحساب هذه الأخيرة وفقا لما جاءت به إتفاقية بازل 3 (رأس المال الأساسي tier1/إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية، وتحصلنا على النتائج المدرجة في الشكل رقم 4، وحسب ذلك نلاحظ تراجعا في مضاعف الرافعة المالية في عامي 2015 و 2016 إلى 11.02 مرة و 10.17 مرة على التوالي مقارنة بالمعدلات المسجلة من 2009-2014 (12.97 مرة، 12.91 مرة على التوالي) وهو أقل من المعيار الدولي لإتفاقية بازل 3 (33.33 مرة).

الشكل 4: تطور مضاعف الرافعة المالية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2016



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التقرير السنوي لعامي 2014 و 2016 للبنك الجزائر.

نفسر هذه النتائج بزيادة رأس المال التنظيمي وبالأخص رأس المال الأساسي عالي الجودة في ظل تطبيق النظام 14-01 مقارنة مع إجمالي الأصول حيث كان معدل نمو الأصول أقل بكثير من معدل نمو رأس المال الأساسي في عامي 2015 (3.09% مقابل 20.85% على التوالي) و 2016 (3.50% مقابل 20.85% على التوالي) مقارنة مع عام 2014 أين كان معدل نمو الأصول أكبر من معدل نمو رأس المال الأساسي (17.69% مقابل 10.14%)، وبالتالي كان معدل العائد على الأصول مرتفع (من 1.67% في 2013 إلى 1.98% في 2014)، كذلك، يمكن إرجاع انخفاض الرافعة المالية إلى انخفاض الموارد المصرفية مع تراجع أسعار النفط في نهاية 2014 في ظل عدم وجود تنوع في مصادر التمويل وفي أنشطة البنوك العاملة في الجزائر، وكذلك بورصة نشطة للأوراق المالية.

الجدول 7: معدل نمو رأس المال الأساسي وحجم الأصول للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2016

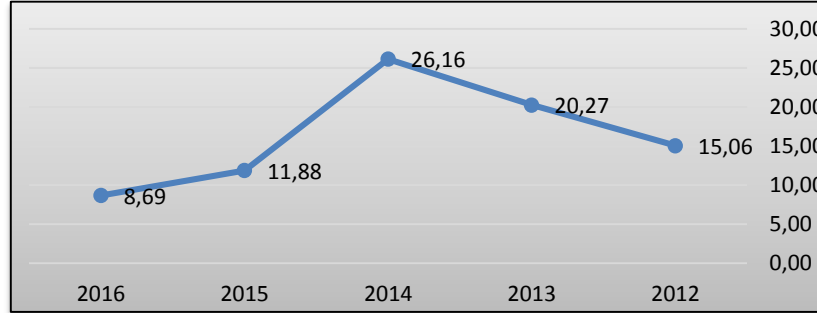
الوحدة: %

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو رأس المال الأساسي	–	16,72	11,42	15,91	4,87	10,14	20,85	12,10
معدل نمو الأصول	–	9,38	15,82	10,50	5,23	17,69	3,09	3,50

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على الموقع الإلكتروني التالي: (visite le 2018/6/10: <https://knoema.com>)

إنعكس الإنخفاض التدريجي للرافعة المالية في عامي 2015 و 2016 مع تراجع معدلات نمو الودائع المصرفية على حجم القروض المصرفية الموجهة للإقتصاد، حيث تم تسجيل تباطؤ في وتيرة النمو، فحسب الشكل (5) بلغ إجمالي القروض المصرفية بعد طرح المستحقات المعاد شراؤها من قبل الخزينة العمومية في عامي 2016 و 2015 مبلغ 7907.8 مليار دينار و 7275.6 مليار دينار على التوالي، أي بمعدل نمو قدره 8.69% و 11.88% على التوالي مقابل معدلات نمو متزايدة في 2012، 2013، 2014 بلغت 26.16%، 20.27%، 15.06% على التوالي.

الشكل 5: معدل نمو القروض المصرفية الموجهة للإقتصاد خلال الفترة 2016-2013

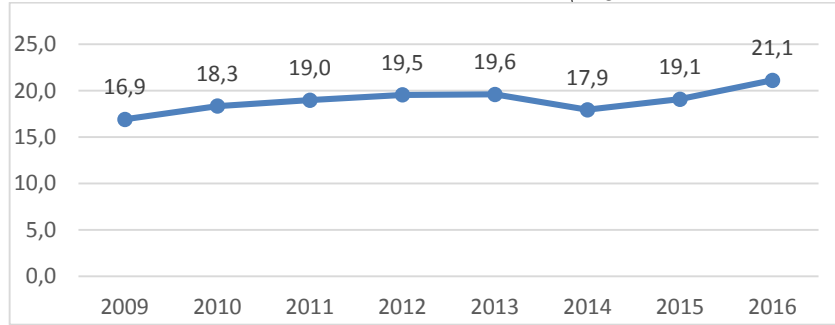


المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على التقرير السنوي لعام 2016 لبنك الجزائر.

4-2 أثر تطبيق بعض محاور إتفاقية بازل (3) على مؤشر Z-score للصلاية المصرفية في ظل فترة إنخفاض أسعار البترول:

لرصد تطور المؤشر Z-score قبل وبعد تطبيق النظام 14-01، والمتضمن الإلتزام بإتفاقية بازل (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3) ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم 6: تطور مؤشر z-score خلال الفترة 2016-2009



Source: world bank.

من خلال الشكل رقم 6 نلاحظ إرتفاع في مؤشر z-score خلال الفترة 2009-2013 ثم إنخفاضه في عام 2014 ، لكن بعد البدء بتنفيذ البنوك لاحتوى النظام 14-01 نلاحظ إرتفاع في هذا المؤشر في عامي 2015 و 2016، وذلك رغم إستمرار تأثير الصدمة البترولية (45 دولا و 53.1 دولار للبرميل في عامي 2016 و 2015 مقابل 100.2 دولار و 111 دولار في عامي 2014 و 2013) على الإقتصاد والبنوك خاصة العمومية منها والتراجع الكبير للسيولة المصرفية، هذا يقودنا إلى القول بأن تدعيم الأموال الخاصة والأساسية وتكوين إحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية في الوقت المناسب وفقا لما تضمنه إتفاقية بازل (3) في عام 2015 ساهم في حماية البنوك الجزائرية وبالأخص البنوك العمومية من الصدمات الخارجية ومخاطر تراجع إيرادات الجباية البترولية وإرتفاع نسبة القروض المتعثرة الناتجة عن تراجع حجم القروض المعاد شراؤها من قبل الخزينة العمومية، والتي تعتبر كقروض متعثرة ومعدومة يستحيل على البنوك إسترجاعها (قروض للقطاع العمومي)، وعليه، يبقى القطاع المصرفي الجزائري صلب رغم بعض نقاط الضعف الذي تتخلله (تنوع مصادر التمويل، إندماج في سوق رأس المال تنويع الخدمات التواجد في الخارج...).

الخاتمة:

يكون القطاع المصرفي صلب ومستقر إذا استطاع الصمود في ظل الأزمات المالية الخارجية والإستمرار في أداء نشاطه، والحفاظ على مؤشرات مالية (ملاءة سيولة، مردودية...) تتجاوز المعايير الرقابية الدنيا على المستوى المحلي والدولي خاصة في ظل بيئة ضاغطة، وقد زاد إهتمام الهيئات المالية الدولية بهذا الموضوع بعد الأزمة المالية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية وفشل إتفاقية بازل (2) في حماية البنوك من مخاطرها، لذلك قامت لجنة بازل بتعديلات وإضافات على هذه الإتفاقية وأصدرت إتفاقية بازل (3)، تضمنت هذه الأخير تعزيز لمعدلات الملاءة ورؤوس الأموال القاعدية للمصارف ومعالجة مشاكل السيولة المصرفية وتنامي مستويات الرافعة المالية بإصدار نسبتين معياريتين يتوجب على البنوك إحتراهما، فضلا عن الاعتماد على سياسة إحترازية كلية في ضبط المخاطر خاصة منها النظامية systemic ومنع إنتشار العدوى المالية في ظل الترابط والتشابك الموجود بين المؤسسات المالية على المستوى الدولي.

ومن النتائج التي توصلنا إليها في هذا المقال نذكر:

- تعتبر مؤشرات الصلابة المالية لصندوق النقد الدولي وإختبارات الضغط المالي من أهم المقاييس المستخدمة في تقييم صلابة وإستقرار القطاع المالي والمصرفي.
- إن إستخدام مؤشرات الحيلة الإحترازية الجزئية لوحدها غير كافية للمحافظة على سلامة القطاع المصرفي ككل على الرغم من أهميتها في تقييم أداء البنوك بل يجب تدعيم ذلك بمؤشرات الإقتصاد الكلي، أي الإعتماد على مؤشرات الحيلة الكلية.
- يتمثل أحد مصادر الخطر في النظام المصرفي الجزائري في الإنكشافات الكبيرة والمباشرة للبنوك العمومية على المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة في مختلف الصناعات (مخاطر الائتمان والتركز) والتي تخضع لضغوط مالية نتيجة إنخفاض أسعار النفط، وما يزيد من هذا الخطر هو تركيز موجودات القطاع المصرفي في ستة بنوك عمومية.
- رغم التحسن في بعض المؤشرات الجزئية والكلية لأداء النظام المصرفي الجزائري، إلا أنه يبقى ضعيفا في مواجهة الصدمات الخارجية في حالة زيادة درجة تشابهه مع العالم الخارجي وخاصة مع إنخفاض أسعار البترول وأسعار الصرف، وزيادة إحتتمالات إنتقال الإضطرابات عبر العدوى المالية.
- هناك إلتزام من قبل البنوك الجزائرية بتطبيق إتفاقية بازل (2) في عام 2014 وبعض محاور إتفاقية بازل (3) في عام 2015 بناء على النظام 14-01 الصادر في فيفري 2014، حيث عمدت على تدعيم كل من الأموال الخاصة النظامية والقاعدية من حيث الجودة والنوعية، وتوسيع مجال المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي لتشمل مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، وقامت بتكوين مصدر لرأس لمواجهة التقلبات الدورية في أوقات التعافي لاستعمالها في أوقات الأزمات (2.5%).
- في سياق ضبط خطر النظام يتبع بنك الجزائر سياسية إحترازية كلية يقوم من خلالها بإجراء إختبارات ضغط مصرفية خاصة بالملاءة والسيولة مرتين في السنة.
- أدى تطبيق بعض محاور إتفاقية بازل (3) وفقا لما جاء به النظام 14-01 إلى تراجع معدلات مردودية الأموال الخاصة والعائد على أصول البنوك، لكن تبقى في العموم هذه المعدلات تفوق النسب المعيارية الدنيا 12.5% و 1% على التوالي.
- أثرت عملية تطبيق المعايير الجديدة لإتفاقية بازل (3) إيجابيا على معدلات الملاءة ومؤشر الصلابة Z-score للقطاع المصرفي الجزائري، وأدى ذلك إلى إرتفاع معدلات الأموال الخاصة الأساسية على حساب تراجع معدلات الأموال الخاصة المساندة.
- تبين لنا عند إستخدام صيغة إتفاقية بازل (3) في حساب الرافعة المالية أن مستوياتها منخفضة الأمر الذي يدل على عدم وجود تنوع كاف في الموارد والإستخدامات في ظل وجود سوق مالي غير نشط، وضعف الإندماج التجاري والمالي في الإقتصاد العالمي، كما توصلنا أن مستويات الرافعة المالية لا تتجاوز الحد الدنى المعياري للجنة بازل وهو 33.33 مرة.
- رغم تراجع نسبة القروض المتعثرة في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2009 إلا أن هذه النسبة تبقى فوق المعيار الدولي 5% .
- ساهمت عملية تدعيم الأموال الخاصة القاعدية والملاءة المصرفية وفق إتفاقية بازل (3) وتطبيق إختبارات الضغط المصرفية مرتين في العام في إبقاء الجهاز المصرفي محافظا على صلابته في ظل إنخفاض أسعار النفط مع نهاية 2014، مما ساهم في إحتواء خطر النظام.

- المراجع باللغة العربية:

- رنا هاني منصور، محمد سليم هبة (2014)، بازل 3 والملاءة 2 تحد جديد للقطاع المصرفية، دار نيولان للطباعة والنشر؛ بيروت، ص 45.
- عماد أمين شهاب (2008)، خريطة طريق تطبيق بازل 2 في المصارف العربية، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، ص 361، 404.
- فوزي سماعلي (2017) دورية الأزمات المالية في الأسواق الناشئة من 1994 إلى 2003: الأسباب-الحلول-الدروس المستفادة، دار الكتاب الجامعي؛ الإمارات العربية المتحدة، ص 169.
- محمد يسر برينة، هبة عبد المنعم (2014)، التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محليا ودور المصارف المركزية محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق المقد العربي، أبوظبي، ص 3-4.
- بريس عبد القادر (2013)، إدارة مخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات تحقيق الإستقرار المالي المصرفي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية 13 (29)، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ص 40.
- صليحة عماري، علي بن ثابت (2018)، نظام التقييم المصرفي camels كمدخل لتقييم البنوك -دراسة حالة بنك الخليج الكويت-، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 19(1)، عنابة: جامعة باجي مختار ، ص 73-74.
- عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفى (2017)، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGP-CPA)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 4(7)، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ص 108.
- سعيد حمزة عمي (2016)، دور التنظيم الإحترازي في تحقيق الإستقرار المصرفي ز دعم التنافسية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 69.

- البنك المركزي المصري (2014)، إدارة المخاطر في المستجدات العالمية - مفاهيم وتحديات -، منتدى إتحاد المصارف العربية، بيروت، ص 13.
- عبد الكريم أحمد قندور، حسن بلقاسم عصان (2011)، قياس الإستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة: قطر، ص 9.
- أحمد طلفاح (2005) مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، ص 2، الموقع الإلكتروني:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35_C19-6.pdf (visite le: 05/6/2016).
- بنك الجزائر، (2014)، التنظيم 01-14 المتعلق بالملاءة في البنوك والمؤسسات المالية.

- المراجع باللغة الأجنبية:

- Basel Committee on Banking Supervision(2010), Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op cit , p64.
- Basel Committee on Banking Supervision (2009), principles for Sound stress testing practices and supervision, Consultative Document ; Bank of international settlements, Basel, p 7.
- Basel Committee on Banking Supervision(2017) , Stress testing principles, Consultative Document, Bank of international settlements Basel , , p 5.
- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire (2010), Bâle 3 : dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité; Banque Des règlements Internationaux, Suisse , , p4.
- Laurent Pierandrei, risk management ; gestion des risques en entreprise, banque et assurance ; Dunod, p234.
- Linh Nguyen, and all , (2012), government ownership, regulation economic development and bank stability- international, conference in economics and business at university of Westen Australia, p 11, on line :
http://www.business.uwa.edu.au/__data/assets/pdf_file/0005/2198372/Nguyen-Linh-Monash.pdf (visite le : 2/2/2016).
- IMF(2011) ,Algérie : consultation de 2010 au titre de l'article IV, rapport des services du FMI N11/38, P 16
- IMF(2017), Le Conseil d'administration du FMI achève les consultations de 2017 au titre de l'article IV avec l'Algérie, p34.
- Kieran Dent and Ben Westwood (2016 Q3), Stress testing of banks :an introduction, Quarterly Bulletin, Bank of England's, P133.
- Banque d'agerie,(2016), rapport annuel 2015 évolution économique et monétaire en Algérie, p104.
- Banque d'agerie,(2017), rapport annuel 2016 évolution économique et monétaire en Algérie, p96.
- Banque d'agerie,(2015), rapport annuel 2014 évolution économique et monétaire en Algérie, p163.
- <https://knoema.com> (visite le: 10/6/2018).
- World bank.
- International Monetary Fund